المنظمة العالمية للتجارة والاقتصاد الجزائري

بقة الشريف

ABSTRACT

World Trade Organization and Algeria's Economy

Our research involves an analysis of international commercial relations. It assesses the impact of the liberalisation of the market in developing countries where the efficacy of production and distribution networks still needs to be re-inforced...

The field study focuses on the inequitable relationship between Algeria and the industrialised world within the context of the WTO agreement. It discusses the consequences of the liberalisation of the Algerian market prior to the adjustment of the economic system on the grounds of profitability and effectiveness. .

Finally, we propose a series of solutions that allow progressive liberalisation of commercial traffic and minimise the impact of globalisation and its accompanying financial, monetary and commercial bolies.

• أستاذ محاضر، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

١- مقدمة:

لعبت مؤسسات التجارة الدولية دوراً بارزاً في تحرير المبادلات التجارية. فبعد الحرب العالمية الثانية شهد العالم ميلاد خمس مؤسسات دولية ساهمت في تحرير المبادلات التجارية على المستوى العالمي[١]:

- المنظمة العالمية للتجارة O.M.C خلفاً للاتفاق العام للتعريفة والتجارة G.A.T.T.
- صندوق النقد الدولي .F.M.I.
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية O.C.D.E.
- الندوة الأممية للتجارة والتنمية .C.N.U.C.E.D.
- البنك الدولي .B.M.

إن الهدف المشترك بين هذه المؤسسات الدولية هو العمل على توفير مناخ ومحيط ملائم لتنمية وتوسيع المبادلات التجارية على نطاق واسع فميلاد المنظمة العالمية للتجارة في أول يناير ١٩٩٥ يعني إعادة ترتيب مؤسسة الجات بما يتلاءم والظروف المستجدة على الصعيد الإقليمي والدولي وبما يسمح لها من تحقيق الأهداف التالية:

أ - إدخال مفهوم التنمية الدائمة وكذلك الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة على المستوى العالمي. وضرورة الحفاظ وصيانة البيئة بما يتلاءم ومستوى تطور ونمو كل دولة على حده[٢].

ب- توسيع دائرة مجال تدخل القوانين الخاصة بالمبادلات التجارية لتشمل إلى جانب المنتجات الصناعية، المنتجات الزراعية والنسيج وحقوق الملكية الفكرية أى حقوق التأليف وكذا الخدمات.

ج - محاولة إدماج اقتصادات دول أوربا الشرقية والدول النامية في فلك الاقتصاد العالمي والاستفادة من الإمكانات المادية والبشرية والطبيعية المتاحة لديها.

د – تمثل المنظمة العالمية للتجارة الفضاء الذي تتم من خلاله عملية التفاوض بين مختلف الدول الأعضاء. كما تقوم بالنظر في طلبات وتقارير الدول الراغبة في الانضمام إليها.

هـ– تتعاون وتنسق المنظمة العالمية للتجارة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعداد وتحضير سياسات اقتصادية وتجارية تعرضها على الدول المعسرة مالياً في إطار ما يسمى بسياسات وبرامج التعديل الهيكلي وهذا بغرض إدماجها في حظيرة الدول التابعة لها اقتصادياً.

و– تفرض المنظمة العالمية للتجارة على الدول الأعضاء فتح أسواقها أمام المنتجات الوافدة إليها من الدول الأعضاء في المنظمة وإلزامها برفع كل الحواجز التي من شأنها أن تعيق انتقال السلع والبضائع من وإلى الدول المعنية.

٢– المنظمة العالمية للتجارة والدول النامية:

حسب التصريح الذي أدلى به المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة السيد Renato Ruggero [٣] لجريدة الوطن فإن من أولويات وانشغالات المنظمة العالمية للتجارة هو إدماج هذه الدول في النظام المتعدد للتجارة "Le système commercial multilatèral" . فبالتأكيد أن انفتاح أسواق الدول النامية على منتجات الدول الصناعية يسمح بمضاعفة المبادلات التجارية وتحقيق فوائض مالية معتبرة لصالح الدول المصدرة لمختلف السلع والخدمات.

فحسب منشورات البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[٤]، فإن تحرير المبادلات التجارية للعشرية القادمة ١٩٩٧–٢٠٠٧ يحقق للدول المتقدمة ربحاً مقداره ٤٥٠ مليار دولار و ١٧٠ مليار دولار لدول أوربا الشرقية.

إن ضعف الجهاز الإنتاجي والتوزيعي للدول النامية وما تعاني منه هذه الأجهزة من مشاكل خطيرة ساعد على توغل ونفاذ السلع الأجنبية إلى أسواق الدول النامية بمجرد أن أعلنت عن توجهاتها الاقتصادية الجديدة. إن الإحصائيات الأخيرة

تشير إلى أن صادرات القارة الإفريقية بأكملها لا تمثل سوى ١% من المبادلات التجارية العالمية، وأن حصة الجزائر داخل هذه النسبة الضعيفة لا تتعدى ٠,٤%.

إن النظام العام للتفضيلات (Système gènèralisè de prèfèrence) لا يعطي مرونة كبيرة في التعامل لمنتجات الدول النامية والتي تتمتع بميزة أو قدرة تنافسية عالية في الأسواق العالمية كالمنتجات الزراعية والأنشطة الحرفية التقليدية. ففي دراسة حديثة للبنك الدولي B.M[٥] "إن المنتجات الصناعية تحظى بتخفيضات كبيرة في حين أن المنتجات الزراعية لا تحظى إلا بتخفيضات رمزية" ويعلق الدكتور يوسف صايغ على هذا الإجراء بقوله:

> "بما أن معظم السلع الصناعية في التجارة الدولية منشؤها هو البلدان الصناعية، فإن هذه البلدان هى التي تستفيد بالتالي من المكاسب المرموقة الموعودة. ثم إن إلغاء ترتيبات الألياف المتعددة الذي تنص عليه الاتفاقية العامة لعام ١٩٩٤ سيمكن المستوردين في البلدان الصناعية من تحقيق مكاسب ضخمة حسب ما تشير إليه نفس الدراسة. أما بالنسبة للمستوردات الزراعية التي تنال تخفيضات حمائية قليلة فإن البلدان العربية التي تحتل الزراعة فيها مكاناً بارزاً، سينالها العقاب بشكل عام إزاء قيام البلدان المستوردة للمنتجات الزراعية والنسيجية بإجراء تخفيضات حمائية متواضعة تجاهها"

٣- الاقتصاد الجزائري بين قرار الانضمام والتحفظ:

إن هذه العقبات لم تمنع الجزائر كدولة تنتمي إلى مجموعة الدول العربية والنامية لأن تبدي استعدادها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال الطلب الذي تقدمت به الحكومة يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٩٥ والذي كان متبوعاً بتقديم تقرير مفصل عن واقع وآفاق تطور المبادلات التجارية الجزائرية على المدى القصير. في واقع الأمر هذا القرار جاء كنتيجة حتمية لإجراء سابق يتمثل في التزام الجزائر بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي .P.A.S والذي ينص بصريح العبارة على توظيف بعض الآليات التي تؤثر على عنصر العرض خصوصاً (كالتعديل الجبائي والخوصصة وتشجيع الاستثمار وتحرير الأسعار والمبادلات التجارية

من وإلى الأسواق الجزائرية) فالسلطة العمومية والاقتصادية في الجزائر تراهن على تحقيق الإصلاح الاقتصادي بشقيه الكلي والجزئي انطلاقاً من برنامج التعديل الهيكلي. فحسب قول مدير بنك الجزائر[٦] فإن نهاية برنامج التعديل الهيكلي والذي يتزامن مع نهاية سنة ١٩٩٨ يعني انتقال الاقتصاد الجزائري إلى فلك الاقتصادات التي تعتمد على آلية السوق وتحقيق الأهداف التالية:

- تحرير المبادلات التجارية.
- قابلية العملة الوطنية للتحويل.
- الاستمرار في خوصصة المؤسسات العمومية.
- ترشيد النفقات العمومية.

باستثناء التوازنات الاقتصادية الكبرى المتمثلة في تحرير المبادلات التجارية وتحرير الأسعار ورفع الدعم عن الاستهلاك والشروع في خوصصة المؤسسة العامة التي كانت محور التنمية في العهود السابقة فإن الملاحظين والمحللين الاقتصاديين الوطنيين والدوليين يجمعون على أن التوازنات الاقتصادية الجزئية وعلى مستوى الجهاز الإنتاجي تبقى عالقة وبدون تسوية.

فتحرير المبادلات التجارية في غياب أو ندرة المنتوج الجزائري وما يعانيه من مصاعب على المستويين الكمي والنوعي نجم عنه تدفقات سلعية أجنبية غزيرة إلى الأسواق الوطنية والتي تحمل علامات تجارية متنوعة. فمعدل الواردات من المنتجات الصناعية والغذائية إلى الإنتاج الوطني ارتفع على مدار السنوات الأخيرة حسب ما تشير إليه إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء. فإذا أخذنا على سبيل المثال السنوات ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، نجد أن هذه النسبة تتزايد من سنة إلى أخرى ٢٦% ثم ٣٠% ثم ٣٢%[٧].

إن هذا التحرر التجاري غير المتكافئ برزت آثاره السلبية في المدى القصير على كثير من المنتجات الصناعية الوطنية وبالأخص النسيجية والكهرومنزلية وهذا ما حدا بالسلطات الاقتصادية العمومية لإعادة تطبيق ثانية سياسة الحماية لصالح بعض القطاعات المصنفة كقطاعات استراتيجية. ورغم ذلك

فإن الأنشطة التجارية غير الرسمية لعبت دوراً رئيسياً في استحضارها بكميات كبيرة في كثير من الأسواق الوطنية. نظرياً فإن التدفقات الدائمة من المنتجات الأجنبية بدون ما تقابلها تدفقات موازية من صادرات البلد تؤدي إلى اختلال ميزان مدفوعات الدولة المستوردة. وتؤدي حتماً في النهاية إلى إجهاض عملية النمو لما لها من أضرار اقتصادية واجتماعية تتلخص في تراجع رصيد الدولة من العملات الأجنبية، وتقلص حجم الإنتاج الصناعي الوطني وقلة فرص الاستثمار وتسريح العمال وارتفاع معدلات البطالة وأخيراً ظهور أنماط استهلاكية دخيلة تطلب المنتجات الأجنبية وتعزف عما هو محلي وطني.

إن تحرير المبادلات التجارية في الظروف الراهنة وبدون تحفظ يعني بكل بساطة تحرير الأسواق الوطنية لصالح الإنتاج الأجنبي. إن إغراق الأسواق الجزائرية بمنتجات أجنبية وظهور أسواق جديدة لتجارة الجملة في كثير من المدن تحمل أسماء مدن أجنبية كأسواق دبي وتايوان وبعض الأسواق الفرنسية للسلع القديمة"مونتراى" مؤشر قوي لغزو هذه السلع وطردها للسلع الوطنية رغم أن هذه السلع لا تنطبق عليها القاعدة الاقتصادية الشهيرة التي مفادها (أن السلعة الجيدة تطرد السلعة الرديئة) قياساً على مقلوب القاعدة النقدية الشهيرة التي جاء بها غرينشهام (العملة الجيدة تطرد العملة الرديئة) فهذه السلع هى صنفان:

أولاً: السلع ذات النوعية الرديئة محدودة التكاليف المصممة خصيصاً لتلبية حاجات أسواق الدول النامية والتي أصبحت شعوبها تعيش أوضاعاً اقتصادية صعبة في المعيشة والعمل والسكن والصحة والتعليم فهى سلع سريعة الاهتلاك والتقادم تفتقد لمعايير الجودة والإتقان. من أمثلة هذه السلع نشير إلى الملابس بمختلف أنواعها وقطع الغيار المغشوشة والتي تحمل علامات ماركات معروفة عالمياً. وهى سلع وافدة من دول جنوب شرق آسيا كالصين وتايوان والفلبين وكوريا الجنوبية وماليزيا وتايلاند.

ثانياً: السلع المستعملة [القديمة] والتي لم تعد المجتمعات الغربية في حاجة إليها كالملابس. وقطع الغيار والسيارات القديمة والأدوات الكهرومنزلية التي استغنى

عنها الفرد ليستبدلها بسلع ذات مواصفات إنتاجية تتوافق مع رغباته وقدراته الشرائية وتساير التطور التقني والاجتماعي. وجدت أسواقاً رائجة في كثير من المدن الجزائرية وتحقق منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية لهذه الدول تتمثل أساساً في ظهور مؤسسات متخصصة في جمع وتصدير هذه السلع تقوم بتوظيف أعداد معتبرة من اليد العاملة، وتساهم في تطهير الفضاءات المكانية لاستقبال هذه النفايات وما ينجم عنها من مشاكل بيئية كالتلوث والروائح وبشاعة المنظر. فإذا كانت الصناعات الغربية المكلفة والملوثة قد وجدت سوقاً مستوعبة لها في بداية السبعينيات في إطار استراتيجية التنمية الشاملة والتي اعتمدت على نموذج الصناعات المصنعة للاقتصادي الفرنسي دستان دوبرنيس، فإن التحولات الاقتصادية الأخيرة بآلياتها التقليدية وبمباركة المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة وغيرها) جعلت السوق الجزائرية مستودعاً ملائماً لتفريغ مخرجات جهازها الإنتاجي بحيث أصبحت السلع الأجنبية بديلاً منافساً للمنتجات الوطنية. ولا نندهش إذا قلنا إن كثيراً من المؤسسات الإنتاجية العمومية والمتخصصة في النسيج وتحويل المواد الكيماوية وغيرها تعرضت إلى هزات عنيفة أودت بها في النهاية إلى الحل والتصفية أو إلى الخوصصة في غياب سياسة اقتصادية وتجارية محكمة تقدم الثور على العربة. فالتجارب العالمية السابقة للتجربة الجزائرية في مجال المبادلات التجارية كتجربة اليابان والولايات المتحدة والدول الغربية بينت خطورة الحرية التجارية المفرطة للأسواق أمام المنتجات الأجنبية وأبرزت دور وأهمية الحماية الظرفية لصناعاتها الناشئة. فاليابان على سبيل المثال رغم سبقه الطويل في تجسيد مبادئ الحرية الاقتصادية. وانفتاح أسواقه على المنتجات الأجنبية إلا أنه يعتبر من الدول الأكثر ممارسة لسياسة الحماية لمواجهة السياسات التجارية المطبقة من قبل التجمعات الاقتصادية الجهوية والإقليمية: الاتحاد الأوربي. الاتفاق الحر للتبادل لدول شمال أمريكا ALENA. وهذا من أجل المحافظة ورعاية المؤسسات الصناعية الناشئة المتخصصة في إنتاج الأجهزة الإلكترونية (Sony, Toshiba...) ولفترة زمنية كافية. ومن خلال القوانين التي تدعم وتشجع

المنتوج الصناعي الياباني على الخصوص كترك الحرية للمؤسسات المنتجة في تحديد الأسعار عندما يتعلق الأمر بالبيع في الأسواق الداخلية. وهذا من أجل تعويض نقص الأرباح الناجمة عن عملية التصدير للأسواق الخارجية بسبب المنافسة الشديدة والتخصص الدقيق الذي تتميز به المؤسسات العالمية العاملة في نفس القطاع.

كما تقوم الدولة بتقديم قروض التصدير للمؤسسات من أجل شراء المواد الأولية ولوازم الإنتاج غير المتوفرة محلياً. وكذلك الإعفاءات والتخفيضات الجبائية لفائدة القطاع الإنتاجي وبالخصوص المؤسسات المتخصصة في الإنتاج من أجل التصدير بقصد ضغط تكاليفها الإنتاجية لتنمية قدراتها التنافسية.

وأخيراً نشير إلى تجنيد الدولة لمختلف الوسائل الإعلامية والتسويقية من أجل إرساء دعائم تربية أو ثقافة استهلاكية تجعل الفرد يفضل الإنتاج الياباني لأن ذلك يعني دعم الاستثمار والزيادة في معدلات التوظيف وارتفاع الدخل والقدرة الشرائية وأخيراً زيادة الطلب الاستهلاكي.

إن تحرير المبادلات التجارية في الوقت الراهن وعلى نطاق واسع يعني بكل بساطة:

- إقحام المنتوج الجزائري على منافسة نظيره الأجنبي في الأسواق المحلية. فحسب ممثلي مجموعة من المؤسسات (فإن انفتاح السوق الجزائرية على الشركات الأجنبية يؤدي إلى إشراك المؤسسات الجزائرية في امتحان صعب وبدون تحضير تكون نتيجته في النهاية):
- إلزام المؤسسة الإنتاجية الجزائرية بطرح وبيع منتوجها في الأسواق العالمية تحت علامة "منتوج جزائري" Made in Algeria.

إن الواقع الذي تعيشه المؤسسة الإنتاجية الجزائرية بمختلف أشكالها صغيرة ومتوسطة وكبيرة خاصة أو عامة لا يسمح بتحقيق هذه الأهداف الطموحة جداً.

فإذا أخذنا المؤسسة العامة بقدراتها التقنية والمالية والبشرية والتي اعتبرت سابقاً محور التنمية الاقتصادية. فهى في الوقت الحالي تلفظ آخر أنفاسها وتعيش مرحلة الاحتضار لما يمارس عليها من إصلاحات تتعلق بطبيعة ملكيتها وأنماط تسييرها فالإحصائيات الرسمية تشير إلى خوصصة أكثر من ٦٥٠٠٠ مؤسسة[٨] إلى غاية سنة ١٩٩٧ وحسب الأرقام التي قدمها رئيس مجلس الخوصصة فإن نهاية سنة ١٩٩٨ تشهد خوصصة ١١٨ مؤسسة[٩] برقم أعمال يزيد عن ٢ مليار دولار وعدد عمال يزيد عن ١٨٠٠٠٠ عامل.

أما المؤسسة الخاصة وما اصطلح عليه في الفقه الإداري الغربي (بالمؤسسة المتوسطة والصغيرة) رغم أنها تشكل مركز ثقل التنمية الاقتصادية حسب قناعة الطبقة السياسية، فهى لا تزال في المرحلة الأولى من ولادتها تشبه تماماً ميلاد الكائن الحى الذي يتطلب عناية فائقة وإمكانات كبيرة في المراحل الأولى من ولادته تمكنه وتدفعه ليكون فيما بعد قادراً على المشى والسير والتميز والتفكير والعمل وأخيراً العطاء والإنتاج.

إن أى محاولة لاختصار المراحل الضرورية للنمو والتطور الطبيعي للمؤسسات وتجريدها من الوسائل التي تمكنها من اكتساب المناعة الاقتصادية لمواجهة تحديات العصر وضغوط المحيط المحلي الإقليمي والدولي يؤدي حتماً إلى تصدع بنيانها القوي وتبدد إمكاناتها النادرة وتؤول إلى ما آلت إليه المؤسسة العامة قبل فترة الإصلاح ١٩٨٩.

مما سبق يتبين لنا أن الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الجزائري بمختلف مكوناته يفتقد للكفاءة التنافسية La performance concurentielle أو التنافسية الدولية La compététivité internationale التي تؤهله لأن ينافس ويكتسب في الأسواق المحلية والدولية.

إن السبق أو التفوق النوعى المتجسد فى المنتوج الأجنبى يعود بالأساس إلى توفر جملة من العوامل:

- التخصص الدقيق وتقسيم العمل والاستفادة من عنصر المهارة المهنية.

- تطبيق سياسة الإنجاز بالباطن La Sous- traitance لما تتميز به هذه السياسة من ميزات نسبية فى استغلال عوامل الإنتاج المتاحة فى منطقة جغرافية دون منطقة أخرى (اليد العاملة، الموارد الطبيعية المتاحة ..).
- التقدم التقنى والمعارف التطبيقية فى مجال التسيير والإدارة الموظفة على مستوى الجهاز الإنتاجى.
- نقل النشاط الإنتاجى فى إطار ما يسمى:

Délocalisation des entreprises للاستفادة من انخفاض أسعار عوامل انتاج، "فبأجر متوسط للعامل بمصنع للنسيج بفرنسا والذى يقدر تقريباً بنحو ١٠,٠٠٠ فرنك نفس المؤسسة يمكن لها فى إطار نقل نشاطها الإنتاجى وبنفس الأجر دفع أجر ١٢ عاملاً جزائرياً أو ٣٠ عاملاً تايلانديا أو ٦٠ عاملاً روسياً".

- استغلال الأسواق والاستفادة من المرحلة الانتقالية التى مكنت المنتوج الأجنبى من الدخول بقوة إلى الأسواق الجزائرية بسبب:

أولاً: ضعف الجهاز الإنتاجى فى تلبية الاحتياجات الإنتاجية والاستهلاكية فهو لا يغطى سوى ٥٠%[١٠] من احتياجات السوق الوطنية. وتنخفض هذه النسبة بالنسبة لكثير من المنتجات الإستراتيجية الأساسية كالحبوب ومشتقاتها والأسمنت والأدوية وقطع الغيار بمختلف أشكالها.

ثانياً: التزام الجزائر أمام المؤسسات المالية والنقدية بتطبيق مبادئ الاقتصاد الحر التى تكرس حرية المبادلات التجارية من وإلى الدولة. هذه العوامل ساهمت فى إنعاش اقتصادات الدول المتقدمة ومكنتها من المحافظة على تفوقها الإنتاجى والتوزيعى وعملت على تطوير قدراتها التنافسية على المستوى الدولى.

الدراسات الإستراتيجية المستقبلية تستنتج من خلال أبحاثها المتخصصة بشئون القارة الإفريقية أن الميزان التجارى لهذه الدول يسجل عجزاً ملحوظاً مقارنة بما كان عليه فى السابق. وتعزو الدراسة أسباب ذلك إلى انهيار نظام المبادلات التجارية لصالح اقتصادات الدول الكبرى. فحسب الإحصائيات

الأخيرة[١١] فإن الجزائر وتونس خسرتا على التوالى ٧٥٠٠٠٠ دولار ، ٣٣٠٠٠٠ دولار على التوالى "Un manque à gagner" فى سنة ١٩٩٧ نتيجة تراجع صادراتهما خارج الوقود وتدفق المنتوج الأجنبى على مستوى أسواقهما.

إن العلاقة التجارية غير المتكافئة بين قوتين اقتصاديتين متباينتين من حيث الوسائل والإمكانيات تؤدى حتماً فى النهاية إلى خضوع وانصياع المغلوب لإرادة الغالب على حد تعبير ابن خلدون نتيجة لمبدأ البراجماتية الذى يتأصل منه الفكر الليبرالى والذى أكده مجموعة من المفكرين الاقتصاديين المحدثين كفيرتادو وسمير أمين وبروبيش فى إطار نظرية اقتصادية آلياتها المركز والمحيط والتى تكرس ظاهرة التبعية بمختلف أشكالها لصالح الدول القوية اقتصادياً.

فالتفوق الإنتاجى والتوزيعى للدول الصناعية والمدعوم بمؤسسات مالية وتجارية عالمية (F M.I. B.M. O.M.C.) مؤهل فى الظروف الراهنة لاستغلال أسواق دول شمال البحر الأبيض المتوسط (٢٠٠ مليون نسمة)[١٢] بما فيها الأسواق الجزائرية التى تعتبر أسواقاً مفضلة لكثير من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط كونها أسواقاً بكراً وأن جهازها الإنتاجى يعيش مرحلة المخاض والتحول يتطلب الإمكانات المادية والمالية والبشرية والنوعية وكذلك الوقت الكافى لإجراء التصحيحات الكفيلة من أجل تفعيله اقتصادياً وتجارياً.

إن هذا التشخيص المختصر للتفاعلات الاقتصادية والتجارية العالمية وتأثيراتها السلبية على حركة المبادلات التجارية الجزائرية وتبعية القرار الاقتصادى تعد من العوامل القومية التى تبرر موقف التحفظ من القرارات الداعية للاندماج فى المنظمة العالمية للتجارة فى الظروف الراهنة لأنها قرارات تعطى لغيرنا أكثر مما نأخذ أضعافاً مضاعفة، وتجعل الموارد المتبقية لقمة سائغة فى أفواه كبار العالم.

إن هذا التحفظ لا يعنى البتة الرجوع إلى السياسة الاقتصادية التقليدية والتى تكرس سياسة الحماية وغلق الأسواق واحتكار السلطات العمومية للتجارة الخارجية. بل إنه من الضرورى توفير الحد الأدنى من الشروط والظروف التى

تمكن الاقتصاد الوطنى من الإقلاع وتدفع بقوة جهازى الإنتاج والتوزيع لأن يقوما بما هو مناط بهما. إن دعاة وأنصار تحرير المبادلات التجارية على مختلف العصور بدءاً بريكاردو زعيم المدرسة الكلاسيكية بعد سميث، مروراً بأوهلن OHLIN وهكشر HECKSHER ولال LALL أنصار المدرسة النيوكلاسيكية[١٣] يجمعون فى تحليلاتهم على أهمية المبادلات التجارية العالمية وما لها من دور فى تحقيق النمو والرفاه الاقتصادى بشرط أن تكون المنافع متبادلة من جراء هذه العملية ويقرون مبدأ التخصص وتوافر ما يسمى بالميزة النسبية فى السلع المبادلة.

ويشير أنصار النظريات الحديثة للتجارة الدولية أمثال بوسنر POSNER وهيفبووار HUFBAUER[١٤] إلى ضرورة الاهتمام بما يسمى بالميزة التنافسية إلى جانب الميزة النسبية وذلك بسبب تطور التقدم التقنى "Le progrès technique" الناتج عن تطور الاكتشافات العلمية النظرية والتطبيقية. هذه الميزات أو المتطلبات الغائبة فى كثير من منتجاتنا تمثل الحد الأدنى المشار إليه سابقاً والذى يمكن من خلاله ترقية مبادلاتنا التجارية.

ان تحقيق واكتساب هذه الميزات مرهون أولاً بتحقيق التوازنات الاقتصادية الجزئية Les équilibres microéconomiques وثانياً ممارسة الحماية المؤقتة والجزئية من أجل تمكين المنتوج الوطنى من النمو الطبيعى الذى يكفل له المناعة الكافية فى الأسواق الداخلية والخارجية.

٤- مقتضيات تحرير المبادلات التجارية الجزائرية:

أولاً: تحقيق التوازنات الاقتصادية الجزئية: وتتمثل أساساً في إعادة الاعتبارات للدور الذى تلعبه المؤسسة الإنتاجية فى ترقية المنتوج الوطنى كماً ونوعاً. وهو الشغل الشاغل لكل الحكومات المتعاقبة على السلطة. ورغم الجهود المبذولة فى هذا المجال فإنها لم تصل إلى المستوى المطلوب الذى يمكن هذه المؤسسة من القيام بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية (التوظيف، التراكم..) وهذا بإجماع آراء الملاحظين الاقتصاديين المتخصصين فى الشئون الجزائرية والدوليين[١٥] (صندوق النقد الدولى) التى تقر فى كثير من المناسبات باستمرار الركود الذى لا يزال

يراود الجهاز الإنتاجى، أو على الصعيد الداخلى حيث إن كثيراً من التقارير (نذكر على سبيل المثال) التقرير السنوى الأخير لسنة ١٩٩٧ للمجلس الوطنى الاقتصادى الاجتماعى C.N.E.S* تشير بصراحة إلى غياب الفعالية فى الجهاز الإنتاجى وقصوره فى تلبية الطلب المتزايد لكثير من الاحتياجات والتى تم تعويضها بمنتجات أجنبية ومن خلال قنوات رسمية وأخرى موازية تتمثل فى التهريب وتجاوز الحواجز الجمركية.

فمن أجل تفعيل المؤسسة الإنتاجية فى النشاط الاقتصادى الوطنى وتحضيرها للألفية الثالثة لمواجهة التحديات والضغوطات الناجمة عن قرار الجزائر بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يقتضى الأمر بالضرورة توافر جملة من العوامل:

- تشكيل وتوسيع البنية التحتية التى تساعد على الأداء الإنتاجى المتميز للمؤسسة وتساعد على رفع الكفاءة الإنتاجية لها (مطارات، طرق سريعة، موانئ، ورش إنتاج قطع غيار وأدوات مختلفة ووسائل الاتصال الحديثة ...).
- استحداث مكاتب متخصصة فى التنشيط الوظيفى للمؤسسات والتى تستخدم أحدث تقنيات التسيير المطبقة على المستوى العالمى.
- ربط المؤسسة بالمكاتب والمخابر التقنية المتخصصة فى الأبحاث الصناعية والتى تقوم بتسويق نتائج أبحاثها للمؤسسات الإنتاجية l'essaimage [١٦].
- تحسين الظروف المهنية الاجتماعية للقدرات البشرية المؤهلة وإعادة الاعتبار للعمل النوعى، فالهجرة المستمرة للإطارات العليا والتى بلغ عددها خلال حقبة قصيرة من الزمن ما يقارب ٤٢٠٠٠٠ [١٧] إطار، يعد تسرباً لا مبرر له يحوم القطاعات الاقتصادية والتعليمية الجامعية من قيادات كفيلة بإدارة وتسيير المؤسسات بما يتلاءم ومتطلبات المرحلة الحالية.
- إنشاء صناديق مالية متخصصة فى تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة.
- مكافأة وتشجيع المؤسسات الرائدة والمتفوقة فى مجالى الإنتاج والتوزيع.

- تشجيع إنجاز النشاطات الإنتاجية وفقاً لما اتفق عليه بـ (الإنجاز بالبـلطن) La sous- traitance التى تقوم بها مؤسسات متخصصة تتميز بالكفاءة والخبرة فـى الأداء.
- إلزام المؤسسات بعقود الكفـاءة Les contrats de performances والتـى تجـبر المؤسسات العامة لأن ترقى بنشاطاتها الإنتاجية والتوزيعية وفقاً لمـا يتـلاءم وتحقيق أهدافها بفعالية كبيرة.
- إبرام عقود الشراكة فى الإطار الإقليمى والجهوى والقـارى للاسـتفادة مـن الكفاءة والتجربة والتخصص الذى يميز نشاط وتسيير هذه المؤسسات.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من أهمية فى توطين التكنولوجيـا وخلق فرص عمل وتلبية الاحتياجات الاستهلاكية والإنتاجية.
- إن إسهام الشركاء الأجانب فى تفعيل الاستثمارات يتوقف على إرادة ومجـهود الدولة فى تهيئة المناخ المناسب من أمن وإصلاحـات اقتصاديـة وتشـريعية محفزة تضمن وتحمى حقوق المستثمر وترغبه فى نقل عوامل إنتاجه.

إن هذه الإجراءات لا يمكن تحقيقها إلا فى إطار استراتيجية تجارية حمائيـة انتقائية تستفيد منها المنتجات الوطنية لفترة زمنية محـدودة تتمكـن مـن خلالـها المؤسسة من اكتساب المناعة الكافية لتجاوز عقبات المنافسة الأجنبية.

الهوامش والمراجع :

(1) F. Yadwiga: "Economie International", Edition: Beauchemin. Canada; page: 41.

(2) Journal El-Watan: quotidien national du 20 Avril 1994.

(3) Quotidien El-Watan: Op Cit.

(4) Publication de la Banque Mondiale èt du Centre de Dèveloppement de l'O.C.D.E. Paris 1993. P: 03

(٥) د. يوسف صايغ: "الاقتصاد العربي على عتبة القرن الحادي والعشـــرين"، مجلـــة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٦، سنة ١٩٩٦، ص ٢٥.

(6) A. Keraman: "L'èconomie algèrienne entre la stabilisation et l'ajustement structurel": in revue "L'Èconomie N°38 du 11/1996.

(٧) الديوان الوطني للإحصائيات O.N.S.

(8) Le quotidien El-Watan: du 18 Fevrier 1997, page: 7.

(9) Le quotidien El-Watan: du 23 Juillet 1998, page: 7.

(10)A. Benbitour: "l' Algerie au troisième millénaire: Défis et potentialités". Editions Marinoor: 1998, page: 50.

(١١) تصريح مسؤول سياسى فى حصة تليفزيونية" بدائل".

(12) B. Khader: "Le partenariat Euro- Mediterraneen". Working paper N. 9523: Economic Research Forum Page5.

(13) Charles P. "L'évolution de la pensée économique sur le développement depuis 1945: O.C.D.E. 71.

(14) F. Gauthier: "Relations Economiques Internationales": Presses de l' université Laval, 1992, page 63.

(15) K. Haddad; 'La mondialisation aura contribué a accrôitre les inégalités", La Ttibune, Lundi 3 Aout 1998 p: 16.

(*) Rapport C.N.E.S. Conseil National Économique et Social. Cession Avril 1998.

(16) D. Clerc "Déchiffrer l' économie": Editions Syros, 1988, page: 83.

(17) La Tribune de l' économie: Supplément hébdomadaire, Lundi 3 Aout 1998, Page: 13.